الأمم المتحدة

A/70/550–S/2015/868

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البندان ٢٠ (أ) و ٣٤ (أ) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
منع نشوب النزاعات المسلحة: منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلَين الدائمَين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

من دواعي سرورنا أن نبلغكم بأنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقدت مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن في الأمم المتحدة اجتماعا رفيع المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن وأهداف التنمية المستدامة اشتركت في رئاسته جنوب أفريقيا وسلوفاكيا. ونظمت هذه المناسبة بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وتحديدا إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على هامش المناقشة العامة للدورة السبعين للجمعية العامة. واستضاف المناسبة وزراء وواضعي سياسات كبار وخبراء من ٢٢ بلدا، وممثلين عن كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومن جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

ومن دواعي سرورنا أن نقدم لكم نتائج هذه المناسبة الرفيعة المستوى التي نظمت على هامش المناقشة العامة. ونرفق بهذه الرسالة بيان الرئيس (انظر المرفق الأول) وموجز

041215 011215 15-19953 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرئيسين المشاركين (انظر المرفق الثاني) اللذين يسلطان الضوء على التوصيات التي انبثقت عن مداولاتنا. ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار البندين ٢٠ (أ) و ٣٤ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

ونود أن نعرب عن خالص الامتنان والإشادة بالعمل المتفاني لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة ووحدة إصلاح قطاع الأمن. وتظل مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن على التزامها بدعم الأمم المتحدة في تعزيز دورها في عمليات دعم إصلاح قطاع الأمن ونهجها إزاء تلك العمليات.

(توقيع) فرانتيشيك روجيتشكا
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لسلوفاكيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كينغسلي مامابولو
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائمين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

إصلاح قطاع الأمن وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

بيان رئيس المجموعة

عند اندلاع النزاعات العنيفة، تتعطل التنمية ويمكن أن يؤدي ذلك لآثار مدمرة، لا سيما على الفقراء. وعززت أهداف التنمية المستدامة المعتمدة مؤخرا توافقا في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي على أن الأمن والسلام وسيادة القانون تشكل عناصر لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل وجود نظام أمني فعال وخاضع للمساءلة يقوم على سيادة القانون أحد المرتكزات الرئيسية للانتقال من النزاعات إلى السلام والتنمية المستدامة.

وتردد صدى الفكرة التي مفادها أن الأمن والتنمية وسيادة القانون هي عناصر ترتبط ارتباطا لا ينفصم في سياسات الأمم المتحدة ومناقشاتها خلال أكثر من عقد من الزمن. والارتباط بين وجود قطاع أمن يتسم بالقدرة على الاستجابة والفعالية والخضوع للمساءلة من ناحية وسيادة السلام والاستقرار من ناحية أخرى مفهوم مقبول على نطاق واسع بين الدول الأعضاء والخبراء على حد سواء، وأقر به مجلس الأمن مرارا، بما في ذلك من خلال قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤).

وخلال الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، لاحظ المشاركون أن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصة فريدة لتحقيق التواصل بين الدعم الرامي لقيام مجتمعات آمنة ومنفتحة يسودها السلام والجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية. وشدد المشاركون على الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وأعربوا في هذا الصدد عن التوقعات بأن يتقيد المجتمع الدولي بالتزامه بدعم وتعزيز الإصلاحات الجوهرية في إدارة قطاع الأمن، بوصف ذلك أحد العناصر الهامة في تحقيق غايات الهدف ١٦. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري الدعوة جماعيا إلى إدراج مؤشرات متعلقة بإدارة قطاع الأمن والمساءلة فيه في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والهدف ١٦ بصفة خاصة.

ولاحظت الدول الأعضاء الأهمية الحاسمة للمبادئ المبينة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن التي تركز على الحاجة إلى تعزيز إدماج النساء المقدمات للخدمات الأمنية وتعزيز السلامة والأمن للنساء من أجل الحد من عدم المساواة وتعزيز المؤسسات المنفتحة أمام الجميع، لا سيما في قطاع الأمن.

وخلال الاجتماع أشاد المشاركون، وهم يعيدون تأكيد ما ورد في بياني كل من مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بعمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي يشترك في رئاستها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام، وبعمل وحدة إصلاح قطاع الأمن، في إطار دورها بوصفها أمانة فرقة العمل ومركز التنسيق التقني على نطاق المنظومة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وأُشير إلى ضرورة مواصلة تعزيز فرقة العمل، بوسائل تشمل التبرعات، مع القيام في الوقت نفسه بإنشاء نظام يتسم بالمرونة لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن. ولكفالة الاتساق في إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني وتوفير الدعم الفعال له، ينبغي بذل الجهود في جميع السياقات، بما في ذلك في مجال الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام، من أجل التنفيذ التام لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشير إلى ضرورة تضافر الجهود الرامية إلى دعم إصلاح قطاع الأمن في السياقات ذات الأولوية مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال ومالي.

وتم تحديد أولويتين للإدماج الفعال لإصلاح قطاع الأمن في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التقدم بالمزيد من التوصيات لاتخاذ إجراءات فورية، على النحو التالي:

١ - في السياقات التي تكون فيها البلدان خارجة من نزاعات، ينبغي أن يوفر الهدف ١٦ منطلقا للاستمرار في دعم الإصلاحات في قطاع الأمن التي ثبتت أهميتها الحاسمة في المحافظة على السلام، وهي:

- تعزيز تنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن في إطار هياكل التنسيق المملوكة وطنيا، بسبل منها وضع اتفاقات للحكم الرشيد بين الحكومات الوطنية والأمم المتحدة تشمل إصلاح قطاع الأمن. ويتطلب ذلك تطوير المزيد من استراتيجيات وخطط إصلاح قطاع الأمن المشتركة والمتسقة.
- مع تأكيد الحاضرين من جديد على النداءات المضمنة في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) وفي تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام (A/70/357–S/2015/682)، فقد أقروا بالحاجة إلى تعزيز الدعم التقني بإجراء حوار

سياسي منتظم وفني بشأن قضايا إصلاح قطاع الأمن. وانطلاقا من ذلك، ينبغي تمكين كبار القادة لكي يراعوا القيمة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن في عملهم تمام المراعاة، بسبل منها بذل مساعيهم الحميدة، عند وجود تكليف بذلك.

- وضع شبكة أقوى لإصلاح قطاع الأمن على الصعيد الدولي للاستفادة بشكل أفضل من الخبرات المتضافرة للأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والثنائيين في توفير دعم متسق ويمكن التنبؤ به لإصلاح قطاع الأمن في مجالات الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

٢ - إدماج الهدف ١٦ في عمليات إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني:

- ينبغي لمؤشرات قياس الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته أن تعالج قضايا إدارة قطاع الأمن وخضوعه للمساءلة، والحد من العنف، وأمن المواطنين، والشؤون الجنسانية. وفي هذا الصدد، اتفق المشاركون على ضرورة الدعوة إلى إدراج تلك المؤشرات في العمليات الحكومية الدولية الملائمة.

- لتعزيز الملكية الوطنية، تُشجع البلدان التي تضطلع بإصلاح قطاع الأمن على وضع مؤشرات ملائمة للسياق تصحب تنفيذ استراتيجيات وخطط قطاع الأمن على الصعيد الوطني.

- زيادة تنمية القدرة العالمية على رصد وتقييم عمليات إصلاح قطاع الأمن وتحديد أولويات الدعم من أجل بناء القدرات الوطنية على رصد وتقييم إصلاح قطاع الأمن باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر الملكية الوطنية.

وأكد المشاركون أيضا على أنه ينبغي لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن أن تواصل تشجيع الحوار بشأن إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ميروسلاف لايتشاك
نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفاكيا

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلَين الدائمَين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

إصلاح قطاع الأمن وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

موجز مقدم من الرئيسين المشاركين

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقدت مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن مناسبة رفيعة المستوى على هامش المناقشة العامة في الدورة السبعين للجمعية العامة. وترأس الجلسة كل من جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، ونُظمت بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، خاصة إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستضاف المناسبة مركز تريغفه لي للسلام والأمن والتنمية التابع لمعهد السلام الدولي.

ونظرت المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى في الصلات بين إصلاح قطاع الأمن وأهداف التنمية المستدامة. وركز المشاركون أيضا على السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف ١٦ والغايات المرتبطة به.

وفي إطار التحضير للاجتماع، وضعت فرقة العمل ورقة غير رسمية تحدد الصلات التي تربط بين إصلاح قطاع الأمن والهدف ١٦ لينظر فيها المشاركون. إضافة إلى ذلك، دعا الرئيسان المشاركان لمجموعة الاصدقاء إلى تقديم مساهمات وآراء خبراء بشأن الموضوع. وتحتوي هذه الوثيقة على موجز لوقائع الاجتماع أعده الرئيسان المشاركان. وأسفر الاجتماع أيضا عن بيان أعده الرئيس يتضمن تلخيصا للتوصيات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الصلة بين إصلاح قطاع الأمن وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تقدم النتائج إلى الأمين العام.

وحضر الاجتماع واضعو سياسات كبار وخبراء من ٢٢ بلدا وممثلون من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومن جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وأدار النقاش مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. وأدلى بملاحظات افتتاحية نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، وأعقبه كل من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد ج. م. كينغسلي

مامابولو، ورئيس الجمعية العامة، سعادة السيد موغنس لايكتوف، والأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية بإدارة عمليات حفظ السلام، سعادة السيد ديمتري تيتوف، والأمينة العامة المساعدة والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة وحدة الاستجابة للأزمات، سعادة السيدة إيزومي ناكاميتسو، ومديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيويورك، سعادة السيدة سيمون موناسيبيان.

وخلال المناقشة، تقدم بملاحظات وتوصيات كل من وزيرة الخارجية في السويد، معالي السيدة مارغوت فالستروم، ووزير الخارجية في سيراليون، معالي السيد سامورا كامارا، ونائبة وزير الخارجية ووزيرة الدولة في النرويج، سعادة السيدة تونا سكوغين، ووكيل الوزارة البرلماني في وزارة الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي السيد توبياس إلوود، ووزير الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا، معالي السيد مانويل غونزاليز سانز. وتكلم أيضا كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جورجيا، معالي السيد جيورجي كفيركاشفيلي، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تييتي أنطونيو، والمبعوث الوزاري الخاص من قبرص، معالي السيد أندرياس مافرويانيس، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، سعادة السيد أوسكار فرناندیز – تارانكو. وحضر الاجتماع أيضا النائب الرئيسي للأمين المساعد، في مكتب الشؤون السياسية – العسكرية بوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة السيد تود ك. تشايمان، والممثلون الرفيعو المستوى لكل من الأرجنتين، وألمانيا، وبلجيكا، والجبل الأسود، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، وليختشتاين، ومصر، والنمسا، ونيجيريا، وهولندا. وقدمت حكومة نيجيريا أيضا بيانا خطيا بهدف إثراء المناقشات.

إصلاح قطاع الأمن وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

أقر المشاركون في المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى بأن فعالية عمليات إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني من المحتمل أن يكون لها تأثير على نجاح واستدامة الهدف ١٦ والغايات المندرجة تحته. وركزت المناقشة على أنه في السياقات التي تكون فيها البلدان خارجة من نزاعات، ينبغي أن يوفر لها الهدف ١٦ منبرا للاستمرار في دعم الإصلاحات في قطاع الأمن، من مرحلة إدارة الأزمات إلى اتخاذ نُهُج إزاء التنمية تكون أكثر تفاعلية وأطول أجلا.

واعتمادا على الملاحظات المقدمة خلال المناقشة وفي البيانات الخطية المقدمة إلى الرئيسين المشاركين، برزت المجالات التالية باعتبارها ذات أولوية من أجل إدماج قضايا إصلاح قطاع الأمن في تنفيذ الهدف ١٦:

١ - أهداف التنمية المستدامة بوصفها وسيلة لضمان استمرارية إصلاح قطاع الأمن ودعم سيادة القانون في السياقات الانتقالية

الحوار السياسي بشأن إصلاح قطاع الأمن - كثيرا ما يتم تناول مسألة تقديم الدعم إلى عمليات إصلاح قطاع الأمن من خلال برامج بناء القدرات التقنية، بدون توفير الأطر السياسية اللازمة لتعزيز الالتزامات على المستوى التقني. وعادة ما يحد ذلك من فعالية النهج ويسهم في تقويض الإمكانات التي ينطوي عليها إصلاح قطاع الأمن بوصفه أداة للوقاية وتحقيق الاستقرار وصنع السلام. وأقر المشاركون بالحاجة إلى تعزيز الدعم التقني بإجراء حوار سياسي منتظم وموضوعي بشأن إصلاح قطاع الأمن لكفالة الالتزام بمبادئ الحكم الديمقراطي، وبأن يقوم ذلك على المساءلة والرقابة الفعالة. وأشار المشاركون إلى الصعوبات في قياس وتقييم فعالية ونتائج عمليات إصلاح قطاع الأمن في الأجلين القصير والمتوسط، وشددوا على أهمية قياس التغيرات الأكثر إلحاحا فضلا عن التغيرات الأطول أجلا على مستوى النواتج. علاوة على ذلك، ينبغي دمج إصلاح قطاع الأمن على نحو أفضل في صلب مهام المساعي الحميدة للممثلين الخاصين للأمين العام وكبار القادة في الميدان.

الاتفاقات الخاصة بشأن الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن بين الدول المضيفة والأمم المتحدة - أشار المشاركون إلى الحاجة إلى تعزيز تنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن في إطار هياكل التنسيق المملوكة وطنيا. ومن أجل دعم وظائف تنسيق إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني، يمكن للأمم المتحدة النظر في دمج إصلاح قطاع الأمن في اتفاقات الحكم الرشيد التي تبرم مع الحكومات الوطنية. ويمكن لهذه الاتفاقات أن تضمن وضع تعريف أوضح للأهداف والنقاط المرجعية من أجل الإعداد لإنهاء العمليات في الوقت المناسب والتمكين من زيادة فعالية التعاون مع الشركاء الإقليميين والشركاء الآخرين المشاركين في دعم إصلاح قطاع الأمن.

الوعي الجنساني والمساواة بين الجنسين في برامج إصلاح قطاع الأمن - أشار المشاركون إلى أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، أشارت البيانات إلى ضرورة تركيز الجهود على تعزيز إدماج المرأة بوصفها من مقدمي الخدمات الأمنية من أجل ضمان قيام مؤسسات أكثر انفتاحا. ولغياب الأمن والعدالة تأثير غير متناسب على النساء والفتيات. ويكتسي كل من التوعية الجنسانية وإشراك النساء والفتيات في تنفيذ برامج وعمليات إصلاح قطاع الأمن وتصميمها ورصدها بأهمية رئيسية في الإسهام في بناء ثقة الجمهور في المؤسسات الأمنية وإضفاء الشرعية عليها. ومؤسسات

العدالة والأمن التي تتسم بالفعالية والقدرة على الاستجابة لها أهمية حاسمة في المساعدة على القضاء على الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني.

نشر الخبرات وبناء القدرات في مجال إصلاح قطاع الأمن – أُشير إلى ضرورة توسيع نطاق توفير التدريب في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان للأفراد العسكريين. ولا بد من تعزيز الجهود للتأكد من وجود القدرات الكافية، ليس فقط من أجل تدريب وتجهيز قوات الأمن، ولكن أيضا من أجل بناء قدرات آليات الإدارة والرقابة. وأُشير إلى أن الأمم المتحدة تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لنشر خبرات إصلاح قطاع الأمن الملائمة لدعم بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلى وجه الخصوص، اعترف المشاركون بأن مطالب واحتياجات كل بعثة عادة ما تكون مختلفة، وأن الخبرة الفنية المقدمة ينبغي أن تكون مكيفة مع الاحتياجات والسياق.

الأداء من خلال إقامة شراكة عالمية في مجال إصلاح قطاع الأمن – أعاد المشاركون التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بشأن تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بين الشركاء المتعددي الأطراف والتعاون الوثيق مع مراكز الخبرة ذات الصلة. وتكرر التأكيد على أن الطلب على تقديم الدعم والخبرة الفنية في مجال إصلاح قطاع الأمن قد ازداد كثيرا خلال السنوات العشر الماضية، ومن المرجح أن يزداد أكثر عقب اتخاذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، وإطلاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وصدور توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام، فضلا عن استعراضات بناء السلام. ومن الواضح أنه ليست هناك أي جهة فاعلة بمفردها تملك الخبرة الفنية والقدرة اللازمتين للعمل وحدها، وقابلية التشغيل المتبادل ضرورية للمساعدة على سد ما ينشأ من فجوات في الموارد البشرية. ومن ثم أوصى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا بإنشاء شبكة دولية لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن برعاية الأمم المتحدة. وإنشاء شبكة من هذا القبيل من شأنه أن يمكن من الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات المتضافرة للأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والثنائيين في توفير دعم متسق ويمكن التنبؤ به لإصلاح قطاع الأمن في مجالات الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وأُشير إلى ضرورة مواصلة تعزيز فرقة العمل، بوسائل تشمل التبرعات، مع القيام في الوقت نفسه بإنشاء نظام يتسم بالمرونة لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

٢ – أهداف التنمية المستدامة باعتبارها وسيلة لتعزيز المعارف والبيانات والدعم الطويل الأجل لإصلاح قطاع الأمن

رصد وتقييم الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن – يجب تكملة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الهدف ١٦ بوسائل فعالة لرصد التقدم المحرز. ولاحظ المشاركون أن مؤشرات قياس

الهدف ١٦ والغايات المرتبطة به ينبغي أن تتناول المسائل المتعلقة بإدارة قطاع الأمن والمساءلة والحد من العنف، والحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأمن المواطنين، والشؤون الجنسانية. ومن شأن هذه المؤشرات أن تجعل التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن أكثر وضوحا والمساعدة على تعزيز المساءلة في مجال إصلاح قطاع الأمن ورصده وتقييمه على الصعيد الوطني. وأُشير إلى أن التغيير يجب أن يقاس على مر الزمن استنادا إلى خط أساس متفق عليه. وينبغي الاسترشاد بنقطة الانطلاق في تقييم الجهود المبذولة وليس استخدامها للسعي إلى نتيجة نهائية منشودة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في البيئات الخارجة من النزاعات التي ينبغي فيها رصد التغيرات الطفيفة إزاء النتائج المحققة في الأجلين القصير والمتوسط التي تعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة للمحافظة على السلام. وباعتماد الهدف ١٦، فإن المنظور الطويل الأجل بشأن إصلاح قطاع الأمن سيتخذ حقيقةً بالنظر إلى ما يتحقق من حيث التنمية والاستدامة. وأخيرا، شدد المشاركون على ضرورة مواصلة تطوير القدرة العالمية على رصد وتقييم عمليات إصلاح قطاع الأمن. ومن الواضح أن ذلك سيتطلب مزيدا من الدعم المكرس للمساعدة على بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق تحديدا برصد وتقييم إصلاح قطاع الأمن.

التنسيق بين القطاعات والالتزامات الطويلة الأجل – أقر المشاركون بالطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وأشاروا إلى مطالبات الدول الأعضاء باستجابات متكاملة لتنفيذ تلك الأهداف. وفي ذلك الصدد، شُدد على أهمية إدماج الغايات المرتبطة بالهدف ١٦ بطريقة منسقة. علاوة على ذلك، دعا المشاركون إلى الالتزام الطويل الأجل بدعم عمليات إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني، وإدارة قطاع الأمن بوجه خاص. وفي ذلك الصدد، أُشير إلى أن إدماج إصلاح قطاع الأمن في تنفيذ الهدف ١٦ يمكن أن يدعم التمويل المستدام لفائدة إصلاح الأمن والعدالة بما يتجاوز سياقات ما بعد النزاع. كذلك يؤدي دعم إصلاح قطاع الأمن في سياق إنمائي أوسع إلى فتح الفرصة لزيادة النظر في قضايا نفقات قطاع الأمن كوسيلة من وسائل تناول المسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل التكلفة والكفاءة والمساءلة في الإنفاق. وينبغي لذلك أن يسهم أيضا في تحسين الاتساق والصلات القائمة بين العمليات المتعلقة بالميزانية والعملية الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، مع المساعدة في الوقت نفسه في وضع نهج أكثر توازنا في تمويل التنمية والأمن.

مكافحة الجريمة المنظمة وتحقيق الهدف ١٦ من خلال إصلاح قطاع الأمن – تم تسليط الضوء على الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. وتقر الغايات المندرجة تحت الهدف ١٦ بأهمية التصدي للجريمة المنظمة والفساد والعنف، بما في

ذلك التطرف العنيف. ويمكن لإصلاح قطاع الأمن، من خلال المساعدة على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة تعمل في إطار سيادة القانون، أن يكون مفيدا في مكافحة الجريمة المنظمة وتحقيق الهدف ١٦.

(توقيع) فرانتيشيك روجيتشكا
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لسلوفاكيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كينغسلي مامابولو
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة